نص ردن

▪ علاء حسن

أيام دامية

العراقيون اصبحوا على قناعة تامة، بأن أيامهم تؤرخ بالدماء ، فمن السبت الى الاحد، مرورا بالاثنين والثلاثاء والاربعاء ثم الخميس الدامي ، باستثناء الجمعة ، لأن هذا اليوم مخصص للعبادة والاستراحة والاسترخاء ، وعقد ندوات تلفزيونية يشارك فيها مسؤولون وقادة امنيون لبيان اسباب تراجع الملف الامني ، وتأثير تداعيات الازمة السياسية في تدهور استقرار الاوضاع الامنية .

يوم الاربعاء الماضي اي قبل الخميس الدامي الاخير ، ذكرت وسائل اعلام محلية ان دولا اقليمية معروفة بعدائها للعملية السياسية والتجربة الديمقراطية في العراق ، ابدت استعدادها لدعم جهات محلية بالمال والرجال لاثارة الاضطراب الامني، تمهيدا للاطاحة بحكومة نوري المالكي ، وعززت تلك الأنباء تصريحات صادرة من نواب ائتلاف دولة القانون بعضهم من اعضاء لجنة الامن والدفاع البرلمانية ، وبعد مرور اكثر من ١٤ ساعة ، شهدت بغداد ومحافظات اخرى عشرات حوادث التفجير بعبوات ناسفة وسيارات مفخخة ، وهجمات مسلحة.

ومعروف ان ما تذكره وسائل الإعلام في هذا الاطار ، لا يدخل في حسابات الاجهزة الاستخباراتية ، لأنها تعتمد على اساليبها ومصادرها الخاصة ، في احباط وكشف محاولات تنفيذ عمليات ارهابية ، بمعنى ان الاعلام في بعض الاحيان يغرد خارج السرب ، حينما يبث اخبارا تتضمن معلومات امنية حول تنفيذ هجمات محتملة .

ايام العراقيين الدموية لا تبتعد عما عرف عن تاريخهم بأنه اعتمد ازاحة الأنظمة السياسية عبر المزيد من الدماء ، والشواهد كثيرة ، والاستعداد للقتل بشراهة، صفة حملتها احزاب وتنظيمات سياسية لتحقيق الوصول الى السلطة، ومن يقف وراء تنفيذ العمليات الارهابية يبغي هو الاخر تحقيق حلمه في الوصول الى سدة الحكم ، بقتل المدنيين الابرياء ، وسط عجز حكومي عن حماية امنهم وممتلكاتهم ، وبما يثبت ان خيط الدم الممتد من الحاضر الى مئات السنين من الماضي هو المسار الوحيد لتحقيق الرغبة في التربع على السلطة .

بعد احداث الخميس الدامي وجدت اطراف مشاركة في الحكومة الفرصة مناسبة لتجديد مطالبتها باحتواء الازمة السياسية ، لأنها وراء الخراب والاضطراب الامني ، وهناك من عزا الاسباب الى تأخر اختيار المرشحين لشغل منصبي وزارتي الدفاع والداخلية ، وآخر اتهم دول الجوار ، ورابع اشار الى امكانية تكرار الحوادث لأن عناصر الاجهزة الامنية ، وبعد "نجاحها" في خطة "امن القمة العربية" بفرض حظر التجوال غير المعلن ، استسلمت لحالة من الاسترخاء ، مستمتعة بإشادة كبار المسؤولين بدورها في إحباط أية محاولة تستهدف امن ضيوف القمة .

المعادلة الامنية العراقية ، تعتمد طرفين بينهما دماء الابرياء ، الطرف الاول تشديد الاجراءات وقطع المزيد من الطرق ونشر عشرات السيطرات المتحركة والثابتة ، وفرض سلطة العسكر على الاحياء السكنية ، والطرف الآخر من المعادلة التعرض لعمليات ارهابية مستمرة وربما على مدار الساعة، والعراقيون في هذا الجحيم ، يمنحون دماءهم كما فعل اجدادهم قبل مئات السنين.

اسطوانات غاز غير مطابقة للمواصفات تتسلل إلى كربلاء والمصدر مجهول

طوابير اسطوانات الغاز

اتهم مواطنون كربلائيون "أطرافا مجهولة" بإدخال اسطوانات غاز غير صالحة للاستعمال، وجدت في أحد معامل تعبئة الغاز السائل الأهلية، وفيما قامت السلطات المحلية بإغلاق المعمل، جاءت النتائج عكسية إذ ارتفعت أسعار اسطوانات الغاز إلى نحو ٣٠٪.

□ كربلاء / أمجد علي

المواطنون طالبوا بفتح تحقيق بشأن كيفية دخول هذه الاسطوانات إلى المحافظة، والجهات التي تقف وراءها، إذ قال المواطن رمضان الياسري من أهالي إحدى قرى قضاء الهندية لـ"المدى": إنهم فوجئوا بارتفاع أسعار الغاز السائل لدى بعض الباعة من ستة آلاف دينار إلى ثمانية آلاف دينار للاسطوانة الواحدة، مشيرا إلى "أنهم يستغلون الأزمة التي يشهدها القضاء".

وأيده بذلك المواطن إحسان الموسوي من أهالي ناحية الجدول الغربي التابعة للقضاء، مبينا لـ"المدى" أن الغاز السائل كان يصل بانتظام إلى جميع المناطق السكنية في الناحية، عن طريق الموزعين الرسميين وبسعر خمسة آلاف دينار للاسطوانة الواحدة، أو عن طريق الباعة المتجولين أصحاب الستوتات أو العربات التي تجرها الحيوانات، لافتا إلى أن أسعار الباعة المتجولين غالبا تكون أغلى بألف دينار للاسطوانة الواحدة.

أما وكيل توزيع الغاز السائل قحطان جاسم حسين فقد أوضح لـ"المدى" أن ارتفاع أسعار اسطوانات الغاز السائل ليس سببه الوكلاء أو الباعة المتجولون "بل بسبب إغلاق معمل غاز الهندية الأهلي بعد العثور على اسطوانات لا تتوفر فيها شروط السلامة الصناعية".

وأضاف أن السلطات المحلية قامت بغلق المعمل وفرض غرامة مالية على صاحبه، خاصة أن تلك الاسطوانات تشكل خطرا على حياة المواطنين.

وأفاد حسين بأن الآلية السابقة لتوزيع اسطوانات الغاز كانت جيدة ولم تشهد معرقلات أو تلكؤا، غير أنه شكا من كثرة وتعدد الجهات والإجراءات الواجب اتخاذها قبل أن يحصل الوكيل على حصته من الغاز.

وبيّن أن "الوكيل يقوم أولا بالقطع ثم دفع صك مالي لفرع كربلاء للمنتجات النفطية الذي يقوم بتزويد الوكيل بكتاب إلى المعمل (وحدة التجهيز)، ومن ثم يجب مصادقة مجلس الناحية وختم موظف التجهيز وبعد ذلك ختم مختار المنطقة السكنية للمباشرة ببيع اسطوانات الغاز"، متمنيا على الجهات المعنية تسهيل هذه الإجراءات.

ولفت حسين إلى أن وكلاء الغاز السائل يقومون حاليا بالتزود من معمل غاز عون في ناحية الحسينية على طريق بغداد الذي تحول إليه جميع وكالات معمل غاز الهندية، وهو ما تسبب بزخم على المعمل والطريق العام على حد سواء، بحسب ما ذكر.

رئيس لجنة الطاقة والوقود في مجلس ناحية الجدول الغربي صادق تايه الحسناوي، أكد لـ"المدى" أن إغلاق معمل غاز الهندية أضر كثيرا بالمواطنين في الناحية، مشددا على ضرورة وصول اسطوانات الغاز بصورة منتظمة إلى المواطن.

وتساءل الحسناوي عن كيفية دخول تلك الاسطوانات إلى المحافظة والجهات التي تقف وراء ذلك، مطالبا في الوقت نفسه بفتح معمل لتعبئة الغاز السائل في ناحيتي الجدول الغربي والخيرات لتسهيل عملية وصول الغاز السائل إلى المواطنين.

اعتقال متورطين بالفساد والكشف عن خروقات مالية وإدارية في بلديات ذي قار

□ الناصرية / حسين العامل

في الوقت الذي أعلنت فيه الجهات الرقابية بمحافظة ذي قار اعتقال موظفين حكوميين متورطين بقضايا فساد، كشف رئيس لجنة مكافحة الفساد في مجلس المحافظة عن جملة من الخروقات المالية والإدارية والفنية في مديرية بلديات ذي قار. وقال رئيس لجنة مكافحة الفساد في مجلس المحافظة علي عطية شجر البديري: إن لجنته وديوان الرقابة المالية في المحافظة، قاما بعمل مشترك لمراجعة البيانات النهائية لمديرية بلديات المحافظة، وكشفت عن جملة خروقات وإدانات واضحة لعمل البلديات.

وأوضح في تصريحات صحفية أن من بين تلك الخروقات ما يتعلق بالجوانب المالية والإدارية وأخرى تخص الجوانب الخدمية والفنية والاستثمارية، فضلا عن خروقات أخرى في مجالات عامة.

وكانت لجنة مكافحة الفساد في مجلس محافظة ذي قار قد أكدت في وقت سابق من الأسبوع الماضي اعتقال اثنين من المسؤولين المحليين في قضاء الرفاعي شمال الناصرية، وذلك على خلفية تزوير وثائق رسمية تتعلق باستلام مشروع ماء الرفاعي الذي لم يستكمل إنجازه بعد.وبيّن رئيس لجنة مكافحة الفساد في مجلس المحافظة طبيعة الخروقات الإدارية والمالية في مديرية بلديات ذي قار قائلا: إن من بين الخروقات الإدارية، منح درجات وظيفية أعلى من الاستحقاق الفعلي لبعض المنتسبين خلافا لقانون الرواتب رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨.

وذكر البديري "فيما تمثلت الخروقات المالية بتأخر المديرية في صرف أكثر من ١٥٢ مليون دينار من المنح التشغيلية للعام ٢٠١٠، لتعود وتصرفها خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام الماضي ٢٠١١ لعدد من بلدياتها دون أن تعيدها لخزينة الدولة".

وأشار إلى أنه تم تسجيل هدر بالمال العام بعد تدقيق البيانات المالية والحسابات الختامية والنقدية والسلف والأمانات والإيرادات والمصروفات والمنح التشغيلية.

وعن الخروقات في الجوانب الفنية والاستثمارية والجوانب الأخرى بين البديري، "أما في الجانب الفني فقد تم الكشف عن وجود العديد من الآليات المفقودة دون أن تتخذ البلديات أي إجراء تجاه ذلك"، مضيفا "في حين تجسدت الخروقات الخدمية بصمت البلديات إزاء العديد من المجازر القديمة وغير المطابقة للمحددات البيئية، وكذلك عدم اتخاذ المديرية الإجراءات الكفيلة بإزالة التجاوزات على بعض الأملاك التابعة لها". ولفت إلى أن الخروقات في الجانب الاستثماري تمثلت "بإخفاق البلديات باستغلال تخصيصات الموازنة الاستثمارية ولم تستخدم جميع المبالغ المرصودة لتحسين الواقع الخدمي لأبناء المحافظة"، مشيرا إلى أن المديرية "لم ترسل مقتبسات الشراء الخاصة بها لغرض التحاسب الضريبي فضلا عن الخلل الإداري في إدارة السجلات التابعة لها".

حناء الفاو زينة الفقراء تعاني الاندثار والمعالجات الحكومية خجولة

□ البصرة / ريسان الفهد

أدت المياه المالحة والملوثة، والمعالجات الحكومية الخجولة، إلى اندثار مزارع الحناء التي اشتهر بها قضاء الفاو بمحافظة البصرة، بعد أن خسر القضاء موقعه المهم في قائمة إنتاج التمور.

وتساءل المزارع محمد عبد الكريم في حديثه لـ"المدى"، وهو يعبر عن حال الفلاحين والمزارعين في قضاء الفاو "أين نذهب وهنا مصدر رزقنا، مزارع الحناء قتلها العطش ونحن وحيواناتنا قد نواجه نفس المصير".

وأضاف "حاولنا أن نزرع الحناء في مناطق أخرى غير قضاء الفاو على أمل الحفاظ على هذا المنتج، ولكن فشلت زراعته إذ لا يمكن استنبات هذه الشجرة إلا في الفاو لخصوصية أرضه".

أما المزارع علي حاجم فقد أوضح لـ"المدى" أن ملوحة مياه شط العرب قضت على معظم مزارع الحناء في الفاو بحيث اضطرت مديرية زراعة البصرة إلى إغلاق مزرعة الحناء الإرشادية بعد هلاك معظم مزروعاتها". ويؤكد المهندس الزراعي هادي خزعل لـ"المدى" أن الفلاحين في قضاء الفاو تخلوا بشكل شبه كامل عن زراعة شجيرات الحناء بسبب ملوحة مياه الري بعد زحف اللسان الملحي القادم من الخليج باتجاه شط العرب. من جانبه، أفاد المهندس الزراعي عبد الحميد عبد الله لـ"المدى" بأن بعض المزارعين في قضائي الفاو وأبي الخصيب حاولوا في العام الماضي زراعة أعداد كبيرة من شجيرات الحناء في بساتينهم لكن التجربة سرعان ما فشلت بسبب ملوحة المياه ما أدى إلى عزوفهم عن تكرارها.

شجرة الحناء

وأشار إلى أن "التغيرات المناخية التي بدت واضحة في السنوات الأخيرة أسهمت في تدهور زراعة الحناء في المحافظة"، موضحاً أن "الحناء من النباتات التي تعيش في المناخات الرطبة والحارة، لكن الانخفاض النسبي في الرطوبة، وارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات لا تحتمل خلال فصل الصيف أسهم في تراجع زراعة الحناء".

رئيس المجلس البلدي لقضاء الفاو فاضل رماثي ذكر لـ"المدى" أن القضاء لم يعد منتجاً لمسحوق الحناء بعد أن قضت ملوحة مياه شط العرب على ما لا يقل عن ٩٥٪ من مزارع الحناء.

وكشف أن "إعادة استصلاح مزارع الحناء باتت عملية شبه مستحيلة لأنها تتطلب توفر المياه الصالحة للري، في حين أن اللسان الملحي ما زال يهدد بسحق ما تبقى في الفاو من مشاريع زراعية".

إلى ذلك قال التدريسي في كلية الزراعة بجامعة البصرة هادي عباس: "إن نباتات الحناء شجيرات عطرية معمرة تتميز بعناقيدها الزهرية البيضاء، تستخدم في مختلف المناسبات الاجتماعية والدينية منذ آلاف السنين". ولفت إلى أن العراق كان يصدر الحناء إلى دول الخليج، إلا أنه أصبح مستوردا لها من الهند وإيران وباكستان.

الصحة: استئناف عمليات زراعة القرنية في مستشفى ابن الهيثم

□ بغداد / قيس عيدان

أعلنت وزارة الصحة استئناف إجراء العمليات الخاصة بزراعة القرنيات في مستشفى ابن الهيثم للعيون ببغداد.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور زياد طارق لـ"المدى": إن الوزارة تعاقدت مع أحد البنوك الطبية العالمية على توفير قرنيات العيون، وستقوم قبل الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية باستيرادها لاستئناف إجراء عمليات زراعة القرنية داخل البلاد بعد توقف دام لأكثر من سنتين.

وأشار إلى أن إجراء مثل هذه العمليات داخل البلاد يخفف عن كاهل المواطن سواء من الناحية المادية أو متاعب السفر لاسيما أن العديد من الدول التي تجرى فيها هذه العمليات تحتاج إلى مخاطبات مسبقة وحجوزات طبية.

وبيّن طارق أن الوزارة حريصة على توفير جميع المستلزمات الخاصة بإجراء مثل هذه العمليات، بما فيها العمليات الدقيقة بالإضافة إلى أهمية توفير الدواء الآمن والفعال من مناشئ عالمية رصينة واتباع سياسات دوائية ناجحة لتأمين سهولة وصول الدواء إلى المرضى الراقدين في المؤسسات الصحية ومراجعيها.

من جانبه، أوضح معاون مدير مستشفى ابن الهيثم الدكتور محمد حمزة أحمد لـ"المدى" أن المستشفى أجرى خمس عمليات لزراعة قرنية العين منذ الخامس عشر من الشهر الجاري ولغاية الآن.

وأكد استمرار المستشفى بإجراء هذه العمليات أسبوعياً، موضحا أن "الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية تقوم بتزويد المستشفى بما يحتاجه من قرنيات، وهناك جداول ومواعيد لإجراء العمليات للمرضى".

يذكر أن وزارة الصحة كانت قد أرسلت العديد من المرضى إلى خارج البلاد لإجراء عمليات زرع القرنية بنفقات مرتفعة في عدد من دول العالم منها تركيا والهند ولبنان وإيران.

منظمات مدنية تشكل تجمعا لنشر ثقافة السلام في البلاد

□ بغداد / المدى

ما زال موضوع السلام ونبذ العنف يشكل تحديا رئيسا في العراق اليوم، بالرغم من التحسن الأمني النسبي، الذي تم تحقيقه خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ولذلك تسعى العديد من الجهات الرسمية والمدنية، إلى إيجاد سبل لنشر ثقافة السلام والتسامح، ونبذ لغة العنف والاحتراب، التي تفشت في المجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة. وفي هذا السياق شكلت مجموعة من منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون السلام، تجمعا يهدف إلى توحيد الجهود في سبيل إشاعة السلم الأهلي في العراق، والتدخل أحيانا لفض المنازعات. الناشط والخبير القانوني فلاح الياسري، أحد القائمين على هذه الفكرة يقول: "إن ولادة هذا التجمع يعكس حالة النضج التي وصلتها حركة المجتمع المدني العراقية".

ويضيف الياسري في حديثه لإذاعة "العراق الحر" أن فرص نجاح التجمع الجديد في إشاعة ثقافة السلام، وحل النزاعات، ستكون كبيرة بسبب الثقة التي اكتسبتها المنظمات غير الحكومية المكونة له من المجتمع. لكن الناشطة المدنية الدكتورة نهى الدرويش ترى أن فرص نجاح هذه المبادرة لن تكون كبيرة، وذلك بالاستناد إلى تجارب سابقة، أفشلها الصراع على قيادة الجهد الموحد. وتقول الدرويش: أن التحدي الأكبر، الذي يواجه مثل هذه المبادرات، هو التمويل الذي قد يكون بوابة لتسييسها، مشيرة إلى أن مشكلة السلام تكمن في الوسط السياسي، وليس المجتمع العراقي، مرجحة ألا يتعامل السياسيون العراقيون مع مبادرات من هذا القبيل بإيجابية. وأصبحت ثقافة العنف والاحتراب مشكلة مزمنة في العراق، زرع النظام الديكتاتوري المباد بذورها، وفشل النظام اللاحق في اجتثاث ثمارها المرة، فهل ينجح المجتمع المدني فيما فشلت فيه الحكومات ؟ سؤال تبقى الإجابة عليه مرهونة بما يحققه التجمع الوليد.

قرب افتتاح أول مجمع سكني في المحافظة

مجلس النجف يصوت على بناء ٣٧ ألف وحدة سكنية

□ بغداد / المدى

فيما صوت مجلس محافظة النجف يوم أمس بالإجماع على تخويل الحكومة المحلية ببناء ٣٧ ألف وحدة سكنية في المحافظة، أعلنت الهيئة العامة للإسكان عن قرب افتتاح أول مجمع سكني في النجف يتكون من ٥٥٨ وحدة سكنية.

ونقلت الوكالة "الإخبارية" للأنباء عن رئيس مجلس المحافظة الشيخ فائد كاظم نون قوله: إن المجلس صوت في جلسته الاعتيادية أمس السبت بالإجماع على التوصية المقدمة من قبل لجنة الاستثمار والإعمار المتضمنة دراسة مشاكل وحلول أزمة السكن في المحافظة بمفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بشأن تخويل الحكومة المحلية في النجف ببناء ٣٧ ألف وحدة سكنية. وبيّن أن المحافظة بحاجة إلى ٤١ ألف وحدة سكنية لغاية العام ٢٠١٣، وهناك خطة لتوفير ٥٣ ألف وحدة سكنية عن طريق الاستثمار، مشيرا إلى أن هناك تلكؤا من قبل المستثمرين بتنفيذ مشاريع الاستثمار والمشاكل الحاصلة بين المستثمر والهيئة الوطنية للاستثمار.

مجمعات سكنية

وعلى صعيد متصل، أعلنت الهيئة العامة للإسكان عن قرب افتتاح أول مجمع سكني في محافظة النجف، على مساحة ٧٤ دونما بالقرب من المرآب الشمالي وبكلفة تقدر بنحو ٥٠ مليار دينار، تنفذه شركة الفاو الهندسية العامة التابعة لوزارة الإعمار والإسكان. وأوضحت الهيئة في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه، أن مجمع حي السلام السكني الذي سيتم افتتاحه يتكون من ٥٥٨ وحدة سكنية موزعة على ٥٧ بناية عمودية، مبينا أن الوحدات السكنية متعددة المساحات هي ٩٩،٥ م٢، و١١٤،٥ م٢، و١٢١ م٢ للشقة السكنية الواحدة.

وأشارت الهيئة إلى أن المجمع يضم مدرسة ابتدائية سعة ١٨ صفا، ومدرستين للمرحلة المتوسطة سعة ١٢ صفا، إضافة إلى حضانة وروضة، فضلا عن مركز صحي وجامع ومبنى إداري ومركز تسوق، والمرفقات الخدمية الأخرى.